دراسة تحليلية لواقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية

أ.د / حسين محمد عبدالحليم
أستاذ إدارة رياضية بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا
د / ياسمين يحيى خضير
مدرس بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا

المقدمة ومشكلة البحث :

يعيش العالم حالياً مرحلة متطورة ومتقدمة فى ظل المعرفة والتقدم العلمى ، مما زاد من حدة المنافسة بين منظمات الأعمال ، والذي أدى بدوره إلى توجه هذه المنظمات إلى زيادة حجم تمويلها دون إحداث أي تأثيرات جانبية ، وذلك من خلال البحث عن بدائل تمويل جديدة تساعدها فى زيادة حجم أعمالها دون التوجه إلى نظام القروض البنكية ، لذلك توجهت العديد من المنظمات إلى البحث عن وسائل وأساليب جديدة بهدف تمويل وتدعيم وزيادة فعالية الإقتصاد ، وذلك من خلال توفير وسائل تمويلية تختلف عن الوسائل التقليدية والتى تفرض على المتعاملين فيها تقديم مجموعة من المتطلبات والضمانات التي قد تعجز المشروعات الإقتصادية عن توفيرها .

حيث أن عملية التمويل تعد القلب النابض لكافة المشروعات الإقتصادية ، فهى تمثل أحد أهم عوامل النجاح فيها ، كما أنها تعد عملية ذات أهمية كبيرة وذلك بسبب القرارات ذات الأهمية الكبيرة التى تعتمد بشكل أساسى على عملية التمويل ، مثل القرارات ذات العلاقة بإختيار مصدر التمويل المناسب للمنشأة ، لذلك فإنها تعتبر عملية ذات أهمية وذلك بسبب ما تحتاجه من محاولات كثيرة للحصول على تمويل كافٍ بهدف تغطية جميع الإلتزامات الواقعة على هذه المنشأة (١٤ : ٩) .

أن التأجير التمويلى يعتبر أحد الوسائل التى تستخدمها منظمات الأعمال بهدف زيادة حجم رأس المال لديها ، حيث يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التمويلية التى أخذت مكانة وحيزاً كبيرين من خلال ما ساهم فيه من تقديم التمويل اللازم لمنظمات الأعمال في العديد من الدول ، مما أدى إلى دعم وتقدم عجلة الإقتصاد (٤ : ٢٨) .

والتأجير التمويلى مصدراً من مصادر التمويل حيث يؤدى دور إقتصادى فعال من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية للمستأجرين بشكل عام مما يؤدى إلى زيادة قدرة المنشأت على المنافسة ومواكبة التطور حيث يمكن المنشأت من الحصول على الأصول اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى إستثمار مبلغ كبير من رأس المال ، ويعد من أهم عناصر التنمية الإقتصادية (١٧ : ١٦) .

والتأجير التمويلى هو عبارة عن ترتيبات تجارية أو عقد إتفاق ينتقل بمقتضاه إلـى المستأجر حق إستخدام أصل معين مملوك للمؤجر خلال فترة زمنية معينة مقابل القيمة الإيجارية المتفق عليها (١٩ : ٤٨٩) ، وبصيغة أخرى فإن التأجير هو إتفاق تعاقدى بين الطرفين يخـول أحدهما حق الإنتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة (٧ : ٩) .

ويمكن إختصار مزايا التأجير التمويلى في العناصر التالية :

– التأجير كمصدر تمويل : يعتبر التأجير مصدر تمويل مقدم من المؤجر إلى المستأجر ، فالمستأجر يستفيد من إستخدام الأصول الثابتة لفترة زمنية محددة وهذا مقابل دفع أقساط الإيجار المتفق عليها وهذا الإلتزام المالي هو الذي يجعلنا نقول أن التأجير هو مصدر تمويلي .

– تجنب مخاطر الملكية : إن عقد التأجير خاصة التشغيلي يحوي ضمن بنوده شرط إلغاء العقد من طرف المستأجر في أي وقت وهذا ما يجعل مخاطر الملكية تنتقل أوتوماتيكياً إلى المؤسسة المؤجرة ، ويكون هذا مهماً في حالة عدم التأكد من إستغلال الأصل خلال عمره الإنتاجي (٥ : ٢٢) .

– المرونة : إن مزايا الإستئجار يحقق قدراً من المرونة مقابل شراء الأصل ، لأن هذا العقد يعفيها من تحمل تكاليف الأصل في فترات تكون المؤسسة ليست بحاجة إليه ، فعقد الإستئجار في المدى القصير يكون حسب إحتياجات المؤسسة الفعلية وعند إنتهاء فترة التعاقد يعاد الأصل إلى المؤجر ، وفي المستقبل عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى أي أصل بإمكانها إعادة تأجيره .

– نقل عبء الصيانة : في حالة الإتفاق في عقد التأجير أن خدمة الصيانة تلقى على المؤسسة المؤجرة ، وبطبيعة الحال هذه التكلفة يتحملها المستأجر في قسط الإيجار ، ولكن أهمية هذه العملية هو تحمل تكلفة الصيانة وخاصة عندما يكون الأصل المؤجر معقد تكنولوجياً ، وهذا يتطلب خبرة فنية عالية للقيام بهذه العملية (١٥ : ١٩٤) .

– توفير السيولة المالية لأغراض أخرى : إن إستئجار الأصول الثابتة يساعد المؤسسة التي تعاني من نقص الموارد المالية على الحصول على الأصول الضرورية دون اللجوء إلى البنوك أو البحث عن شركاء أو زيادة حصص عدد المساهمين ، وفي نفس الوقت بإمكانها إستعمال الموارد القليلة المتوفرة لديها لأغراض أخرى (١٧ : ٦٨) .

والتعامل بالتأجير التمويلي للمؤسسات المختلفة له كثير من الفوائد منها :

– الإسهام الفعال في إدخال التقنية اللازمة في المرحلة الحالية .

– سرعة تنفيذ المشروعات المطلوبة وعدم تعطيلها لأسباب عدم التمويل .

– توفير فرص عمل جديدة لتشغيل مزيد من الأيدي العاملة للحد من ظاهرة البطالة .

– إدخال أسلوب جديد من التمويل للمشروعات (التمويل بدون نقود) ، حيث يتمتع هذا الأسلوب بخاصية المرونة ويبعد عن التعقيدات التي تتسم بها أساليب التمويل الأخرى التي تعد مكلفة ومجهدة من جميع النواحي (١٦ : ٣٠١)(١٨ : ٤٤) .

كما أن له أهمية على النشاط الذى تزاوله المنظمه سواء كان النشاط إستثمارى يترتب عليه خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة عن طريق إقامة مشروع جديد ، أو التوسع في مشروع قائم أو إستبدال الأصول الموجودة بأصول أخرى أكثر كفاءة ، أو كان النشاط جارى تزاوله المنظمه بغرض إستغلال الطاقة القائمة ، وتشغيلها للإستفادة منها (٢١ : ٦) .

ومن خلال إستقراء الدراسات السابقة العربية والأجنبية التى تناولت موضوع البحث والتى منها على سبيل المثال وليس الحصر : كدراسة (سعد عبد الحميد وأخرون ، ٢٠٢٢)(٩) والتى أكدت على تقديم العديد من المقترحات والأنشطة لما لتلك المقترحات والأنشطة من أهمية في زيادة التمويل الذاتي للمنشأت الرياضية ، ودراسة (سمير عبد اللطيف ، ٢٠٢٢)(١٠) والتى أكدت على ضعف تطبيق التأجير التمويلى بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الإستثمارية المستحدثة .

كما أثبتت دراسة (Sanchez,2019)(٢٠) والتى أكدت على أن العائد الإقتصادي من التأجير التمويلي بصفة عامة في المنشأت الرياضية يتمثل في توفير المال اللازم ، ويعد أداة للتخطيط للمنشأة وضروري للتحول الإقتصادي المعاصر ، ودراسة (أحمد محسن ، ٢٠١٦)(٣) والتى أكدت على أن التأجير التمويلي يعتبر نشاط غير رئيس من أنشطة المصارف الإسلامية الأردنية وذلك ضمن قيود شرعية ، ودراسة (Shereen Shehata,2016)(٢١) والتى أكدت على ضعف تطبيق التأجير التمويلى ببعض إتحادات الرياضات المائية .

فى حين أشارت نتائج دراسات (أحمد حماد ، ٢٠١٦)(٢) ودراسة (خالد على ، ٢٠١٤)(٨) والتى أكدت على ضرورة إنشاء إدارات متخصصة في التسويق والتمويل فى الهيئات الأهلية الرياضية مع ضرورة تعديل القوانين واللوائح التي تنظم عمل الهيئات الرياضية العاملة فى المجال الأهلى ووضع نظم وطرق وأساليب للتمويل .

كما أشارت نتائج دراسة (أحمد توفيق ، ٢٠١١)(١) والتى أكدت على ضعف المعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلى كإحدى الأساليب التمويلية الحديثة للمؤسسات ، دراسة (معتز علي ، ٢٠١٢)(١٢) والتى أكدت على ضرورة تهيئة المناخ وتوعية المستثمرين وإستحداث آليات جديدة لتسهيل التمويل ، ودراسة (حسن أحمد الشافعي ، دينا محمد ، ٢٠١٠)(٦) والتى أكدت على أهمية التأجير التمويلي كمصدر للإستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية من خلال توفير الأدوات والأجهزة كاملة دون دفع أي جزء ، يحقق آليات تشريعية جديدة ، يشارك في فاعلية الإقتصاد وزيادة السيولة في المؤسسة الرياضية ، ودراسة (هشام طلعت ، عماد عبد الحسين ،٢٠١٠)(١٣) والتى أكدت على أهمية إستخدام أسلوب التأجير التمويلي فى تطوير الحركة الرياضية .

يعد التمويل من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة الهيئات الرياضية ، إذ لا يحقق الدعم الحكومي الذي يكاد أن يكون مصدر التمويل الوحيد لها إلا جزءاً يسيراً من طموحاتها (١١ : ٥٥) ، لذا فإنها تعاني من نقص مالي كبير يعوق تحقيق أهداف هذه الإدارات في تنشيط الحركة الرياضية (٢٢ : ١٢٦) .

حيث تمثل الهيئات الرياضية والشبابية التابعة لكل من القطاع الحكومى والأهلى والنوعى المنافذ الحقيقية لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة سواء على مستوى الممارسة أو على مستوى البطولة ، فضلاً عن الدور الذى تسهم بة هذة الهيئات فى إستضافة وتنظيم البطولات الرياضية المختلفة ، إلا أنة تأتى عدم قدرة مصر على إستضافة البطولات الرياضية كأكبر دليل علـى مستوى المنشأت الريـاضية بمصر .

وفي ظل العولمة والإتجاه إلى الخصخصة إشتدت المنافسة بين الهيئات الرياضية وشكلت ضغوطاً كبيرة على تلك الهيئات وذلك نظراً لإنخفاض الإعانات التي تقدمها الدولة ، ولكن مازالت الهيئات الرياضية والشبابية تعتمد على الطرق التقليدية في التمويل ولعل أبرزها إشتراكات ورسوم العضوية والإعانات الحكومية .

تكمن مشكلة البحث في أن معظم الهيئات الرياضية في مصر تعتمد على الدعم الحكومي القليل والمتناقص ، وبالإطلاع على موازنة (٢٠٢٢/٢٠٢١) تبين لنا أن مصروفات قطاع الرياضة (٤١٠٩٠٥٢٤) جنيه ، وبسبب زيادة أعداد المنشأت الشبابية والرياضية في مصر فإن نصيب كل منشأة لا يتجاوز (٢٥.٠٠٠) جنيه سنوياً ، وبالإطلاع على القوائم المالية للهيئات الرياضية بمحافظة المنيا تبين أيضاً ضعف التمويل الحكومي للهيئات الرياضية ولذلك فإن التمويل الحكومي لا يكفي الهيئات الرياضية للقيام بدورها في إعداد وتأهيل اللاعبين ومن ثم المنافسة في البطولات على المستوى المحلي أو المستوى الدولي فضلاً عن أن هذا الدعم أيضاً لا يكفي الهيئات الرياضية للقيام بدورها في تقديم الأنشطة الثقافية والإجتماعية لأعضائها ، كما أن هذا التمويل يمثل عبء على موازنة الدولة وهذا العبء لا يفي بإحتياجات تلك الهيئات لتأدية دورها .

حيث يتوقف نجاح أي هيئة رياضية على توافر الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها ، ومن ثم كان توفير الموارد على مسئوليات أعضاء مجالس إدارة تلك الهيئات ، وأصبح المال هو عصب الهيئات وهو الذي يساعدها على تحقيق أهدافها ، لذا فالتمويل عملية شبه تلقائية تقوم بها الهيئة وتسعى للحصول على الأموال (الميزانيات اللازمة) لتحقيق الأهداف المرجوة .

ومن ثم قام الباحثان بإجراء دراسة إستطلاعية لبعض العاملين بتلك الهيئات بهدف التعرف على ما لديهم من معلومات حول نظام التأجير التمويلى ومميزاته وأهميته فكانت من أهم نتائجها عدم إتباع أسلوب التأجير فى تلك الهيئات طبقاً لما يرد بقانون الهيئات الرياضية ، وأنه قاصر على تأجير الأراضى لأقامة المعارض فقط بما يسهم بزيادة الموارد المالية وقد يكون هذا التأجير

لأفراد أو شركات للدعاية تأخذ حق الإحتكار ولكنه قاصر على إستغلال الأماكن المتاحة فقط من خلال المناقصات والمزايدات المباشرة ، بينما هذا الأسلوب غير مطبق على الهيئات الرياضية .

ونظراً لإحتياج تلك الهيئات الرياضية إلى موارد مالية لتمويل الأنشطة والخدمات الرياضية المقدمة للعملاء ، فعليها أن تلجأ إلى أشكال مختلفة من أشكال التمويل وإستحداث صيغ تمويلية جديدة تكون أكثر إستجابة للإحتياجات التمويلية كالتمويل التأجيرى نظراً للدور الذي يلعبه في إحداث تطوير في إداراتها أو التوسع في أنشطتها القائمة .

فالرياضة تحتاج إلى إستثمارات ضخمة لا تستطيع الحكومة وحدها توفيرها ، ومن ثم هناك حاجة إلى تشجيع دور الإستثمار الخاص في الرياضة ، إستناداً إلى أن الرياضة هي نشاط أهلى بالأساس ومن ثم ضرورة توفير السبل لمشاركة القطاع الخاص في حدوث التنمية الرياضية ، وكذلك هناك حاجة إلى تبنى أساليب مبتكرة لتنمية الموارد المالية للهيئات الرياضية المختلفة .

أهمية البحث :

- لفت نظر الهيئات الرياضية إلى أهمية التأجير التمويلي كأحد الأنشطة المهمة التي تساهم في زيادة العوائد المتحققة لهذه الهيئات والإستثمار الأمثل للموارد المتاحة ، في تمويل مشروعاتها والحصول على ما تحتاجه من الأصول اللازمة للبدء والإستمرار في ممارسة نشاطها الإقتصادي .

- التعرف على أسلوب تمويل مستحدث ودراسة إمكانية تطبيقه لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإقتصادية ، والبحث عن أساليب تمويل أقل كلفة وقيود لتوفير التمويل اللازم للهيئات الرياضية .

- العمل على نشر الثقافة التمويلية بأساليب مستحدثة يمكن أن تساهم في توفير التمويل اللازم للهيئات الرياضية وطرق المفاضلة بين قرارات الإستئجار أم الشراء ، وتعريف المعنيين والمسئولين على الدور الذي يمكن أن يقوم به التأجير التمويلي ، لدفع عجلة النمو الإقتصادي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلي دراسة تحليلية لواقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية .

تساؤلات البحث :

في ضوء هدف البحث يضع الباحثان التساؤلات التالية :

- ما واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ؟
- ما معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ؟
- ما ألية تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ؟

مصطلحات البحث :

أسلوب التأجير التمويلى :

هو أحد مصادر التمويل غير التقليدية ، ويمكن أن يكون طويل الأجل في حال تم تنفيذ جميع شروطه ، بحيث تنتقل ملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر ، وهو عبارة عن عقد بين طرفين يحق فيه للمستأجِر بموجبه الإنتفاع بشكل مباشر بالمنشأة التي يختارها وتناسب نوع نشاطه ، وذلك مقابل مبلغ مالي يتم دفعه للمؤجر على شكل أقساط شهرية متفق عليها ، ويتم تسديدها خلال مدة زمنية محدّدة (١٠ : ٢٠٣) .

إجراءات البحث :

منهج البحث :

إستخدم الباحثان المنهج الوصفي (الدراسات المسحية) ، حيث أنه المنهج المناسب لطبيعة هذا البحث ، وذلك لملائمته لتحقيق هدف البحث ومناسبته لطبيعة إجراءاته بوصف ما هو كائن وتحليله وإستخلاص الحقائق منه .

مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث فى العاملين بالهيئات الشبابية والرياضية بمحافظة المنيا ، والمتمثل فى (الأندية الرياضية ، مراكز الشباب ، اللجان الفرعية ، أفرع الإتحادات (المناطق) ، الجمعيات النوعية للكشافة ، الإستادات ، مديرية الشباب والرياضة وإداراتها الفرعية) ، وقام الباحثان بإختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية ، والبالغ قوامها (٢٠٠) فرداً ، وقد قام الباحثان بإختيار عدد (٢٠) فرد للعينة الإستطلاعية ومن خارج عينة البحث الأصلية ، وجدول (١) يوضح ذلك .

جدول (١)

توصيف مجتمع وعينة البحث

التوصيف	الأندية الرياضية	مراكز الشباب	اللجان الفرعية	أفرع الإتحادات	الجمعيات النوعية للكشافة	الإستادات	مديرية الشباب والرياضة	الإجمالي
العينة الأساسية	٢٩	٨٣	١٣	١٢	١٠	٩	٤٤	٢٠٠
العينة الإستطلاعية	٣	٤	٢	٢	٢	٢	٥	٢٠

أدوات جمع البيانات :

قام الباحثان بتحديد أدوات جمع البيانات المستخدمة فى البحث كالتالى :

أولاً : تحليل المحتوى والسجلات والوثائق :

من خلال حصر الدراسات السابقة وتحليلها والإستفادة منها فى صياغة الأهداف والتساؤلات ، وتحليل سجلات العاملين بالهيئات الرياضية والشبابية (قيد البحث) ، للتعرف على طبيعة وحجم مجتمع البحث وعدد العينة التى يمكن التطبيق عليها .

ثانياً : الإستبيان : قام الباحثان بتصميم عدد (٢) إستبيان (إعداد الباحثان) :

١- " واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاته المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية "

قام الباحثان بإعداد إستبيان يهدف للتعرف على واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاته المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ، وتم تحديد (٤) أربعة محاور (ملحق ٢) ، ثم قام الباحثان بعرضها على مجموعة من الخبراء (ملحق ١) ، قوامها (٩) تسعة خبراء وذلك لإبداء الرأى فى مدي مناسبتها ، وقد تم إختيار المحاور التى حصلت على نسبة (٧٠٪) فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الإستبيان .

ثم قام الباحثان بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستبيان النهائية ، وقد بلغ عدد العبارات (٣١) واحد وثلاثون عبارة موزعة على محاور الإستبيان (ملحق ٣) ، وتم عرضها على مجموعة من الخبراء ، وقد تم حذف العبارات التى حصلت على نسبة أقل من (٧٠٪) من إتفاق الخبراء ، وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٣) ثلاثة عبارات لتصبح الصورة النهائية (ملحق ٤) مكونة من (٢٨) ثمانية وعشرون عبارة .

المعاملات العلمية للإستبيان :

أ . الصدق : لحساب صدق الإستبيان إستخدم الباحثان الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحثان بعرض الإستبيان فى صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء قوامها (٩) تسعة خبراء (ملحق ١) ، وذلك لإبداء الرأي فى معرفة مدى ملائمة الإستبيان فيما وضع من أجله ، سواء من حيث المحاور والعبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبة تلك العبارات للمحور الذي تمثله ، وجدولى (٢ ، ٣) يوضحان النسب المئوية لأراء الخبراء فى محاور وعبارات الإستبيان .

جدول (٢)

النسبة المئوية لأراء الخبراء فى محاور إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن =٩)

م	المحاور	رأى الخبير		النسبة المئوية
		موافق	غير موافق	
-١	أساليب التمويل	٩	-	%١٠٠
-٢	ثقافة التأجير التمويلى	٨	١	%٨٩
-٣	التخطيط للتأجير التمويلى	٧	٢	%٧٨
-٤	البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	٩	-	%١٠٠

يتضح من جدول (٢) :

تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء حول مدي مناسبة محاور الإستبيان ما بين (٧٨٪ :١٠٠٪) ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الإستبيان .

جدول (٣)

النسبة المئوية لأراء الخبراء في عبارات إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن =٩)

أساليب التمويل		ثقافة التأجير التمويلى		التخطيط للتأجير التمويلى		البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	
العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%
١	%١٠٠	٨	%٦٧	١٦	%٧٨	٢٤	%٧٨
٢	%٨٩	٩	%٨٩	١٧	%٨٩	٢٥	%١٠٠
٣	%٧٨	١٠	%١٠٠	١٨	%١٠٠	٢٦	%٨٩
٤	%١٠٠	١١	%٨٩	١٩	%٧٨	٢٧	%٧٨
٥	%١٠٠	١٢	%٨٩	٢٠	%٤٤	٢٨	%١٠٠
٦	%٨٩	١٣	%١٠٠	٢١	%٧٨	٢٩	%٥٦
٧	%٧٨	١٤	%٧٨	٢٢	%٨٩	٣٠	%٧٨
		١٥	%٧٨	٢٣	%١٠٠	٣١	%٨٩

يتضح من جدول (٣) ما يلي :

تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الصورة المبدئية للإستبيان ما بين (٤٤% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٣) عبارات أرقام (٨ ، ٢٠ ، ٢٩) ، لحصولهما على نسبة أقل من (٧٠%) ، لتصبح الصورة النهائية للإستبيان مكونة من (٢٨) عبارة .

(٢) صدق الإتساق الداخلي :

لحساب صدق الإتساق الداخلي للإستبيان قام الباحثان بتطبيقه على عينه قوامها (٢٠) عشرون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية ، وجدول (٤ ، ٥ ، ٦) يوضح ذلك .

جدول (٤)

معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية (ن = ٢٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية
١-	أساليب التمويل	٠,٧١ -٠,٨٢
٢-	ثقافة التأجير التمويلى	٠,٦٩ -٠,٧٨
٣-	التخطيط للتأجير التمويلى	٠,٦٥ -٠,٧٢
٤-	البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	٠,٧٠ -٠,٧٧

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (٤) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية ما بين (٠,٦٥ : ٠,٨٢) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

جدول (٥)

معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان (ن = ٢٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان
١-	أساليب التمويل	٠,٦٢ -٠,٧٢
٢-	ثقافة التأجير التمويلى	٠,٦٨ -٠,٧٧
٣-	التخطيط للتأجير التمويلى	٠,٦١ -٠,٧٤
٤-	البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	٠,٦٤ -٠,٧٢

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (٥) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠,٦١ : ٠,٧٧) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

جدول (٦)

معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان

(ن = ٢٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان
١-	أساليب التمويل	٠,٦٢
٢-	ثقافة التأجير التمويلى	٠,٧٣
٣-	التخطيط للتأجير التمويلى	٠,٦٩
٤-	البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	٠,٧٤

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (٦) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠,٦٢ : ٠,٧٤) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الإستبيان إستخدم الباحثان طريقة معامل ألفا لكرونباخ على عينة قوامها (٢٠) عشرون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ، وجدول (٧) يوضح ذلك .

جدول (٧)

معاملات إرتباط الثبات بإستخدام ألفا لكرونباخ للإستبيان (ن = ٢٠)

م	المحاور	معامل ثبات ألفا للعبارات	معامل ثبات ألفا للمحاور
١-	أساليب التمويل	٠,٦٦- ٠,٧٤	٠,٦٩
٢-	ثقافة التأجير التمويلى	٠,٧٠- ٠,٧٥	٠,٧١
٣-	التخطيط للتأجير التمويلى	٠,٦٨- ٠,٧٧	٠,٧٣
٤-	البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	٠,٦٥- ٠,٧٣	٠,٧١
معامل الثبات الكلى لإستمارة الإستبيان (٠,٦٨)			

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (٧) ما يلي :

تراوحت معاملات ألفا للعبارات ما بين (٠,٦٥ : ٠,٧٧) ، كما تراوحت معاملات ألفا للمحاور ما بين (٠,٦٩ : ٠,٧٣) ، بينما بلغ معامل ألفا للدرجة الكلية للإستبيان (٠,٦٨) ، وهى معاملات إرتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الإستبيان .

الإستبيان فى صورته النهائية :

يتكون الإستبيان فى صورته النهائية من (٢٨) عبارة ، ولتصحيح الإستبيان قام الباحثان بوضع ميزان تقدير ثلاثى ، وتم تصحيح العبارات كالتالى : نعم (٣) ثلاثة درجات ، إلى حد ما (٢) درجتان ، لا (١) درجة واحدة ، وجدول (٨) يوضح ذلك .

جدول (٨)

إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية فى صورته النهائية

	المحاور	عدد العبارات	أرقام العبارات	الدرجة الدنيا	الدرجة العظمى
١-	أساليب التمويل	٧	١-٧	٧	٢١
٢-	ثقافة التأجير التمويلى	٧	٨-١٤	٧	٢١
٣-	التخطيط للتأجير التمويلى	٧	١٥-٢١	٧	٢١
٤-	البيئة المشجعة للتأجير التمويلى	٧	٢٢-٢٨	٧	٢١

٣- " معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية "

قام الباحثان بإعداد إستبيان يهدف للتعرف على معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ، وتم تحديد (٤) أربعة محاور (ملحق ٥) ، ثم قام الباحثان بعرضها على مجموعة من الخبراء (ملحق ١) ، قوامها (٩) تسعة خبراء وذلك لإبداء الرأى فى مدي مناسبتها ، وقد تم إختيار المحاور التى حصلت على نسبة (٧٠٪) فأكثر من مجموعة أراء الخبراء ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الإستبيان .

ثم قام الباحثان بوضع مجموعة من العبارات لكل محور من محاور الإستبيان النهائية ، وقد بلغ عدد العبارات (٢٤) أربعة وعشرون عبارة موزعة على محاور الإستبيان (ملحق ٦) ، وتم عرضها على مجموعة من الخبراء ، وقد تم حذف العبارات التى حصلت على نسبة أقل من (٧٠٪) من إتفاق الخبراء ، وقد بلغت عدد العبارات المحذوفة (٣) ثلاثة عبارات لتصبح الصورة النهائية (ملحق ٧) مكونة من (٢١) واحد وعشرون عبارة .

المعاملات العلمية للإستبيان :

أ . الصدق : لحساب صدق الإستبيان إستخدم الباحثان الطرق التالية :

(١) صدق المحتوى :

قام الباحثان بعرض الإستبيان فى صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء قوامها (٩) تسعة خبراء (ملحق ١) ، وذلك لإبداء الرأي فى معرفة مدى ملائمة الإستبيان فيما وضع من أجله ، سواء من حيث المحاور والعبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبة تلك العبارات للمحور الذي تمثله ، وجدولى (٩ ، ١٠) يوضحان النسب المئوية لأراء الخبراء فى محاور وعبارات الإستبيان .

جدول (٩)

النسبة المئوية لأراء الخبراء فى محاور إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن =٩)

م	المحاور	رأى الخبير		النسبة المئوية
		موافق	غير موافق	
١-	المعوقات التنظيمية	٩	-	%١٠٠
٢-	المعوقات الإدارية	٩	-	%١٠٠
٣-	المعوقات القانونية	٨	١	%٨٩
٤-	المعوقات المالية	٨	١	%٨٩

يتضح من جدول (٩) :

تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء حول مدي مناسبة محاور الإستبيان ما بين (٨٩٪ :١٠٠٪) ، وبناءاً على أراء السادة الخبراء تم الموافقة على جميع محاور الإستبيان .

جدول (١٠)

النسبة المئوية لأراء الخبراء في عبارات إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن =٩)

المعوقات التنظيمية		المعوقات الإدارية		المعوقات القانونية		المعوقات المالية	
العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%	العبارة	%
١	%١٠٠	٧	%٨٩	١٣	%٧٨	١٩	%٧٨
٢	%٥٦	٨	%٨٩	١٤	%٨٩	٢٠	%١٠٠
٣	%٨٩	٩	%١٠٠	١٥	%٨٩	٢١	%٨٩
٤	%١٠٠	١٠	%٧٨	١٦	%٧٨	٢٢	%٧٨
٥	%١٠٠	١١	%٦٧	١٧	%٨٩	٢٣	%١٠٠
٦	%٨٩	١٢	%١٠٠	١٨	%٦٧	٢٤	%٨٩

يتضح من جدول (١٠) ما يلي :

تراوحت النسب المئوية لأراء الخبراء حول عبارات الصورة المبدئية للإستبيان ما بين (٥٦% : ١٠٠%) ، وبذلك تم حذف عدد (٣) عبارات أرقام (٢ ، ١١ ، ١٨) ، لحصولهما على نسبة أقل من (٧٠%) ، لتصبح الصورة النهائية للإستبيان مكونة من (٢١) عبارة .

(٢) صدق الإتساق الداخلي :

لحساب صدق الإتساق الداخلي للإستبيان قام الباحثان بتطبيقه على عينه قوامها (٢٠) عشرون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية ، وجدول (١١ ، ١٢ ، ١٣) يوضح ذلك .

جدول (١١)

معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية

(ن = ٢٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية
١-	المعوقات التنظيمية	٠,٦٦ -٠,٧٤
٢-	المعوقات الإدارية	٠,٦٤ -٠,٧٦
٣-	المعوقات القانونية	٠,٦٩ -٠,٧٨
٤-	المعوقات المالية	٠,٦٣ -٠,٧١

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (١١) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور المنتمية إلية ما بين (٠,٦٣ : ٠,٧٨) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

جدول (١٢)

معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان (ن = ٢٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان
١-	المعوقات التنظيمية	٠,٦٥- ٠,٧٣
٢-	المعوقات الإدارية	٠,٦٢- ٠,٧١
٣-	المعوقات القانونية	٠,٦٨- ٠,٧٥
٤-	المعوقات المالية	٠,٥٩- ٠,٧١

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (١٢) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠,٥٩ : ٠,٧٥) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

جدول (١٣)

معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان (ن = ٢٠)

م	المحاور	معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان
١-	المعوقات التنظيمية	٠,٧٠
٢-	المعوقات الإدارية	٠,٧١
٣-	المعوقات القانونية	٠,٦٧
٤-	المعوقات المالية	٠,٧٢

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (١٣) :

تراوحت معاملات الإرتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للإستبيان ما بين (٠,٦٧ : ٠,٧٢) ، وهى معاملات إرتباط جميعها دالة إحصائياً ، مما يشير إلى صدق الإتساق الداخلى للإستبيان .

ب . الثبات :

لحساب ثبات الإستبيان إستخدم الباحثان طريقة معامل ألفا لكرونباخ على عينة قوامها (٢٠) عشرون فرداً من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ، وجدول (١٤) يوضح ذلك .

جدول (١٤)

معاملات إرتباط الثبات بإستخدام ألفا لكرونباخ للإستبيان (ن = ٢٠)

م	المحاور	معامل ثبات ألفا للعبارات	معامل ثبات ألفا للمحاور
١-	المعوقات التنظيمية	٠,٦٩- ٠,٧٥	٠,٧٠
٢-	المعوقات الإدارية	٠,٦٩- ٠,٧٤	٠,٧٢
٣-	المعوقات القانونية	٠,٦٥- ٠,٧٦	٠,٦٦
٤-	المعوقات المالية	٠,٦٣- ٠,٧١	٠,٧٢
معامل الثبات الكلى لإستمارة الإستبيان (٠,٦٤)			

قيمة (ر) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوي دلالة (٠,٠٥) = ٠,٣٩٩

يتضح من جدول (١٤) ما يلي :

تراوحت معاملات ألفا للعبارات ما بين (٠,٦٣ : ٠,٧٦) ، كما تراوحت معاملات ألفا للمحاور ما بين (٠,٦٦ : ٠,٧٢) ، بينما بلغ معامل ألفا للدرجة الكلية للإستبيان (٠,٦٤) ، وهى معاملات إرتباط دالة إحصائياً مما يشير إلى ثبات الإستبيان .

الإستبيان فى صورته النهائية :

يتكون الإستبيان فى صورته النهائية من (٢١) عبارة ، ولتصحيح الإستبيان قام الباحثان بوضع ميزان تقدير ثلاثى ، وتم تصحيح العبارات كالتالى : نعم (٣) ثلاثة درجات ، إلى حد ما (٢) درجتان ، لا (١) درجة واحدة ، وجدول (١٥) يوضح ذلك .

جدول (١٥)

إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة

بالهيئات الشبابية والرياضية فى صورته النهائية

	المحاور	عدد العبارات	أرقام العبارات	الدرجة الدنيا	الدرجة العظمى
١-	المعوقات التنظيمية	٥	١-٥	٥	١٥
٢-	المعوقات الإدارية	٥	٦-١٠	٥	١٥
٣-	المعوقات القانونية	٥	١١-١٥	٥	١٥
٤-	المعوقات المالية	٦	١٦-٢١	٦	١٨

البرنامج الزمنى للبحث :

أ . الدراسة الإستطلاعية :

قام الباحثان بإجراء دراسة إستطلاعية للإستبيانات كأدوات لجمع البيانات فى الفترة الزمنية من (٢٠٢٢/١١/٦م إلى ٢٠٢٢/١١/٢١م) ، حيث قام الباحثان بتطبيقها على عينة من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية قوامها (٢٠) عشرون فرداً ، وذلك بغرض التعرف على مدى مناسبتها لطبيعة البحث وطبيعة العينة .

ب . تطبيق البحث :

بعد تحديد العينة وإختبار صلاحية الإستبيانات كأدوات لجمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحثان بتطبيقه على أفراد العينة فى الفترة الزمنية من (٢٠٢٢/١٢/٤م إلى ٢٠٢٣/١/٥م) على عينة قوامها (٢٠٠) فرداً .

الأسلوب الإحصائي المستخدم :

بعد جمع البيانات وجدولتها تم معالجتها إحصائياً ، ولحساب نتائج البحث إستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الآتية : (النسبة المئوية ، معامل الإرتباط ، معامل ألفا لكرونباخ ، الوزن النسبى ، متوسط الإستجابة ، حدود الثقة) .

وقد إرتضى الباحثان مستوى دلالة عند مستوي (٠.٠٥) ، كما إستخدم الباحثان برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية .

عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها :

للإجابة على التساؤل الأول والذي ينص على : ما واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ؟

جدول (١٦)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن = ٢٠٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
المحور الأول : أساليب التمويل : تعتمد الهيئة فى توفير مواردها المالية على :						
١ـ	إستخدام كافة أشكال التمويل المختلفة .	٣٤	٥٥	١١١	٣٢٣	٠.٥٤
٢ـ	إستثمار تنظيم البطولات واللقاءات .	٢٣	٣١	١٤٦	٢٧٧	٠.٤٦
٣ـ	الشركات التجارية الراعية .	٤١	١١	١٤٨	٢٩٣	٠.٤٩
٤ـ	الترخيص بإستغلال العلامة التجارية والشعارات .	٤٧	٣٩	١١٤	٣٣٣	٠.٥٦
٥ـ	تفعيل لجنة تنمية الموارد تقوم بالتمويل المناسب للأنشطة .	١٤	٤٣	١٤٣	٢٧١	٠.٤٥
٦ـ	الدعم الحكومى فقط .	١٤٩	٤٩	٢	٥٤٧	٠.٩١
٧ـ	تسويق إمكاناتها فى زيادة التمويل السنوي .	٥١	٤٢	١٠٧	٣٤٤	٠.٥٧
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٣٤١	٠.٥٧
المحور الثاني : ثقافة التأجير التمويلى : هناك إقتناع من قبل الهيئة بأنة :						
٨ـ	إتفاقية تجارية بين مؤجر ومستأجر علي إستعمال أصل معين .	٣٣	٣٦	١٣١	٣٠٢	٠.٥٠
٩ـ	يحقق الربح لكافة الأطراف في العملية التأجيرية .	٢٧	٥٥	١١٨	٣٠٩	٠.٥٢
١٠ـ	أداة لترويج المبيعات الخاصة بالهيئة .	٣١	٣٤	١٣٥	٢٩٦	٠.٤٩
١١ـ	إحدي وسائل الإستثمار التي تهدف لتوفير السيولة النقدية .	٦١	١٢	١٢٧	٣٣٤	٠.٥٦
١٢ـ	أداة تمويلية يمكن من خلالها الإنتفاع بأصل معين دون نقل ملكيته .	٣٥	٥٠	١١٥	٣٢٠	٠.٥٣
١٣ـ	تمويل يعتمد على أحد الأصول داخل الهيئة .	٣٥	٤٢	١٢٣	٣١٢	٠.٥٢
١٤ـ	إحدى الوسائل والأدوات التمويلية لتحقيق إنجازات التنمية الإقتصادية .	٥٦	٣٣	١١١	٣٤٥	٠.٥٨
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٣١٧	٠.٥٣
المحور الثالث : التخطيط للتأجير التمويلى : تقوم الهيئة بـ :						
١٥ـ	تحليل نقاط القوة والضعف للأنشطة التى يمكن إستثمارها .	٤٦	٥١	١٠٣	٣٤٣	٠.٥٧
١٦ـ	إعداد خطط واضحة ومحددة لتطبيق أسلوب التأجير التمويلى .	٢٥	٤٣	١٣٢	٢٩٣	٠.٤٩
١٧ـ	تحليل الفرص والمخاطر المرتبطة بتطبيق التأجير التمويلى .	٣٩	٤٧	١١٤	٣٢٥	٠.٥٤

تابع جدول (١٦)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن = ٢٠٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
	تابع المحور الثالث : التخطيط للتأجير التمويلى : تقوم الهيئة بـ :					
١٨-	الإستعانة بخبراء متخصصين فى التأجير التمويلى لتطبيقة .	٣٥	٤١	١٢٤	٣١١	٠.٥٢
١٩-	وضع وسائل رقابية للتحقق من عوائد التأجير التمويلى المتوقعة .	٣٧	٥١	١١٢	٣٢٥	٠.٥٤
٢٠-	وضع لوائح خاصة بالتأجير التمويلي .	٤١	٣٤	١٢٥	٣١٦	٠.٥٣
٢١-	إعداد دراسات جدوى لتطبيق أسلوب التأجير التمويلى .	٣٦	٤٠	١٢٤	٣١٢	٠.٥٢
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٣١٨	٠.٥٣
	المحور الرابع : البيئة المشجعة للتأجير التمويلى : تعمل الهيئة على :					
٢٢-	تسهيل الإجراءات ومنح حوافز الإستثمار والضمانات للمستثمرين .	٣٥	٤٣	١٢٢	٣١٣	٠.٥٢
٢٣-	تحديث البنية التحتية .	٤٦	٦١	٩٣	٣٥٣	٠.٥٩
٢٤-	إستخدام وسائل مبتكرة فى جذب المستثمرين .	٤١	١١	١٤٨	٢٩٣	٠.٤٩
٢٥-	توافر وتهيئة المناخ الملائم للإستثمار وتوعية المستثمرين .	٣٢	٤٩	١١٩	٣١٣	٠.٥٢
٢٦-	وضع خطط لمواجهة الظروف الطارئة التى تعرقل تنفيذ التأجير التمويلى .	٢٣	٣٣	١٤٤	٢٧٩	٠.٤٧
٢٧-	توافر بيئة تشريعية داعمة للتأجير التمويلى متعددة المحاور .	٤٤	٥٥	١٠١	٣٤٣	٠.٥٧
٢٨-	الإهتمام بتطبيق التأجير التمويلى لتنمية الموارد المالية .	٣٩	٤٦	١١٥	٣٢٤	٠.٥٤
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٣١٧	٠.٥٣
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للإستبيان				١٨٥	٠.٥٤

الحد الأدنى للثقة = ٠,٦٠ الحد الأعلى للثقة = ٠,٧٤

يتضح من جدول (١٦) ما يلى :

تراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ما بين (٠.٤٥: ٠.٩١) ، وتراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لمحاور إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ما بين (٠.٥٣: ٠.٥٧) ، بينما بلغ متوسط الإستجابة للدرجة الكلية للإستبيان (٠.٥٤) .

جاءت جميع متوسطات الإستجابة لعبارات إستبيان واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية وكذلك الدرجة الكلية أقل من الحد الأدنى للثقة ، ما عدا عبارة رقم (٦) جاءت أكبر من الحد الأعلى للثقة ، مما يدل على ضعف الممارسات المتعلقة بتطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية .

يعزو الباحثان تلك النتيجة إلى إعتماد الهيئات الرياضية والشبابية على الدعم الحكومى كمصدر رئيسى للتمويل مع ضعف إستغلال لكافة أشكال التمويل التى تمكنها من توفير العائد الإقتصادى المناسب لها فلا يتم الإستفادة المثلى من إستثمار أنشطة الهيئة لتوفير الموارد المالية اللازمة للتطوير ، وأيضاً عدم إستثمار تنظيم البطولات واللقاءات ، وعدم تفعيل دور اللجنة المختصة بتنمية الموارد المالية ، وهو ما أشارت إلية نتائج دراسة (أحمد توفيق ، ٢٠١١)(١) والتى أكدت على ضعف المعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلى كإحدى الأساليب التمويلية الحديثة .

كما يعزو الباحثان تلك النتيجة إلى ضعف ثقافة ومفهوم والتخطيط لتطبيق نظام التأجير التمويلى لدى القائمين والعاملين على إدارة الهيئات الرياضية والشبابية والذى يتضح من خلال عدم تحليل نقاط القوة والضعف للأنشطة التى يمكن إستثمارها وعدم إعداد خطط واضحة ومحددة لتطبيق أسلوب التأجير التمويلى وضعف تحليل الفرص والمخاطر المرتبطة بتطبيق التأجير التمويلى ، وعدم وجود وسائل رقابية للتحقق من عوائد التأجير التمويلى المتوقعة ولوائح خاصة بالتأجير التمويلي .

وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (سمير عبد اللطيف ، ٢٠٢٢)(١٠) والتى أكدت على ضعف تطبيق التأجير التمويلى بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الإستثمارية المستحدثة ، ودراسة (أحمد

محسن ، ٢٠١٦)(٣) والتى أكدت على أن التأجير التمويلي يعتبر نشاط غير رئيس من أنشطة المصارف الإسلامية الأردنية وذلك ضمن قيود شرعية ، ودراسة (Shereen Shehata,2016)(٢١) والتى أكدت على ضعف تطبيق التأجير التمويلى ببعض إتحادات الرياضات المائية .

ولذلك يجب على المسئولين عن تلك الهيئات الإهتمام بتطبيق التأجير التمويلى حيث يعتبر مصدراً من مصادر التمويل حيث يؤدي دور إقتصادي فعال من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية للمستأجرين بشكل عام مما يؤدى إلى زيادة قدرة المنشأت على المنافسة ومواكبة التطور حيث يمكن المنشأت من الحصول على الأصول اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى إستثمار مبلغ كبير من رأس المال ، ويعد من أهم عناصر التنمية الإقتصادية .

وهو ما أثبتتة نتائج دراسة (Sanchez,2019)(٢٠) والتى أكدت على أن العائد الإقتصادي من التأجير التمويلي بصفة عامة في المنشأت الرياضية يتمثل في توفير المال اللازم ، ويعد أداة للتخطيط للمنشأة وضروري للتحول الإقتصادي المعاصر ، ودراسة (معتز علي ، ٢٠١٢)(١٢) والتى أكدت على ضرورة تهيئة المناخ وتوعية المستثمرين وإستحداث آليات جديدة لتسهيل التمويل ، ودراسة (حسن أحمد الشافعي ، دينا محمد ، ٢٠١٠)(٦) والتى أكدت على أهمية التأجير التمويلي كمصدر للإستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية ، ودراسة (هشام طلعت ، عماد عبد الحسين ،٢٠١٠)(١٣) والتى أكدت على أهمية إستخدام أسلوب التأجير التمويلي فى تطوير الحركة الرياضية .

للإجابة على التساؤل الثانى والذي ينص على : ما معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ؟

جدول (١٧)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن = ٢٠٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
المحور الأول : المعوقات التنظيمية :						
١-	عدم وضع خطط إعلانية لتوضيح مفهوم التأجير التمويلى وفوائدة .	١١٠	٦٦	٢٤	٤٨٦	٠.٨١
٢-	ندرة الدورات التدريبية للعاملين اللازمة لإدارة الأصول الرأسمالية حال تأجيرها	١٢٤	٦٦	١٠	٥١٤	٠.٨٦
٣-	عدم الدراية والمعرفة بأسلوب التأجير التمويلى .	١١٢	٧١	١٧	٤٩٥	٠.٨٣
٤-	عدم وجود توجة لتأسيس أقسام متخصصة فى مجال التأجير التمويلى .	١١٦	٧٢	١٢	٥٠٤	٠.٨٤
٥-	عدم حصول الهيئة على مزيد من مصادر التمويل بالتعاون مع البنوك .	٩٩	٦٥	٣٦	٤٦٣	٠.٧٧
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٤٩٢	٠.٨٢
المحور الثاني : المعوقات الإدارية :						
٦-	عدم وجود سياسة واضحة فى إستخدام الإستثمار متوسط وطويل الأجل .	٨٩	٧٧	٣٤	٤٥٥	٠.٧٦
٧-	صعوبة تسويق أسلوب التأجير التمويلى بين المستثمرين .	٩٤	٧١	٣٥	٤٥٩	٠.٧٧
٨-	نظام التأجير التمويلى يتنافى مع سياسة الهيئة .	١٠١	٨٧	١٢	٤٨٩	٠.٨٢
٩-	عدم رغبة الهيئة فى تبنى أنظمة إستثمارية مثل أسلوب التأجير التمويلى .	١٢٤	٥٥	٢١	٥٠٣	٠.٨٤
١٠-	عدم وجود حوافز داخلية للمبدعين خاصة فيما يتعلق بنظام التأجير التمويلى	١٠٦	٧١	٢٣	٤٨٣	٠.٨١
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٤٧٨	٠.٨٠
المحور الثالث : المعوقات القانونية :						
١١-	غياب الإطار التشريعى الذى يغطى الجوانب المختلفة بالتأجير التمويلى .	٩٩	٦٤	٣٧	٤٦٢	٠.٧٧
١٢-	عدم القدرة التنفيذية لتنفيذ قانون التأجير التمويلى على أرض الواقع .	٩٢	٧٣	٣٥	٤٥٧	٠.٧٦
١٣-	عدم وجود لوائح تنظم العلاقة بين الأطراف المستفيدة من التأجير التمويلى .	١٢٧	٣٥	٣٨	٤٨٩	٠.٨٢
١٤-	عدم وجود إجراءات سريعة لإسترداد الأصل المؤجر حال إخلال المستأجر .	٩١	٧٤	٣٥	٤٥٦	٠.٧٦
١٥-	الخوف من نشوب تنازعات لا تطبق عليها أحكام القوانين المناسبة .	٩١	٧١	٣٨	٤٥٣	٠.٧٦
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٤٦٣	٠.٧٧

تابع جدول (١٧)

الوزن النسبى ومتوسط الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية (ن = ٢٠٠)

م	العبارات	الإستجابة			الوزن النسبى	متوسط الإستجابة
		نعم	إلى حد ما	لا		
	المحور الرابع : المعوقات المالية :					
١٦-	صعوبة تحديد القيمة المتبقية للأصل بدقة فى بداية الفترة التعاقدية .	١٣٤	٤٤	٢٢	٥١٢	٠.٨٥
١٧-	عدم الرغبة فى تغير هيكل رأس المال المستثمر .	١٠٣	٧٤	٢٣	٤٨٠	٠.٨٠
١٨-	وجود صعوبة مالية فى تكوين مخصصات لتغطية أقساط التأجير .	١٠٧	٧٩	١٤	٤٩٣	٠.٨٢
١٩-	توفير السيولة اللازمة لتمويل شراء الأصول الرأسمالية .	٨٨	٩١	٢١	٤٦٧	٠.٧٨
٢٠-	عدم ضمان الهيئة تحصيل مستحقاتها فى حال إخلال المستأجر .	٨٩	٧٤	٣٧	٤٥٢	٠.٧٥
٢١-	صعوبة عمليات الإثبات المحاسبى لعقود التأجير التمويلى فى دفاترها .	٩٠	٨٧	٢٣	٤٦٧	٠.٧٨
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للمحور				٤٧٩	٠.٨٠
	متوسط الوزن النسبي ومتوسط الإستجابة للإستبيان				٤٧٨	٠.٨٠

الحد الأدنى للثقة = ٠,٦٠ الحد الأعلى للثقة = ٠,٧٤

يتضح من جدول (١٧) ما يلى :

تراوحت متوسطات الإستجابة لآراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية ما بين (٠.٧٥: ٠.٨٦) ، وللمحاور ما بين (٠.٧٧ : ٠.٨٢) ، بينما بلغ متوسط الإستجابة للدرجة الكلية للإستبيان (٠.٨٠) .

جاءت جميع متوسطات الإستجابة لعبارات ومحاور إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية وكذلك الدرجة الكلية أكبر من الحد الأعلى للثقة ، مما يدل على تواجدها بالواقع الفعلى لمعوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية .

يعزو الباحثان تلك النتيجة إلى إتفاق أراء العينة بالنسبة لعبارات إستبيان معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة بالهيئات الشبابية والرياضية لوجود العديد من المعوقات (التنظيمية ، الإدارية ، القانونية ، المالية) من خلال عدم الدراية والمعرفة بأسلوب التأجير التمويلى وعدم رغبة الهيئة فى تبنى أنظمة إستثمارية مثل أسلوب التأجير التمويلى وغياب الإطار التشريعى الذى يغطى الجوانب المختلفة بالتأجير التمويلى وصعوبة عمليات الإثبات المحاسبى لعقود التأجير التمويلى فى دفاترها ، إذ يعد التمويل من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على إدارة الهيئات الرياضية ، إذ لا يحقق الدعم الحكومي الذي يكاد أن يكون مصدر التمويل الوحيد لها إلا جزءاً يسيراً من طموحاتها (١١ : ٥٥) ، لذا فإنها تعاني من نقص مالي كبير يعوق تحقيق أهداف هذه الإدارات في تنشيط الحركة الرياضية (٢٢ : ١٢٦) .

ولذلك الهيئات الشبابية والرياضية معنية بضرورة المعرفة والدراية بنظام وأسلوب التأجير التمويلي كإحدي الأساليب التمويلية المستحدثة بما لا يتنافي هذا الإسلوب مع سياستها الداخلية ، وأن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي ووضعه في حيز التنفيذ يقف عائقاً أمام تطبيق هذا النظام والتداول به وذلك لتنظيم العلاقه بين أطراف العقد ، كما أن غياب الإطار التشريعي لهذه العقود والذي ينظم العلاقه التعاقدية بين المؤجر والمستأجر ، وبالتالى عدم القدرة الفعلية لتنفيذ قانون التأجير التمويلى على أرض الواقع داخل تلك الهيئات .

للإجابة على التساؤل الثالث والذي ينص على : ما ألية تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ؟

فى حدود مشكلة البحث والقراءات النظرية والدراسات السابقة وفى إطار مجتمع وعينة البحث والأدوات التى تم تطبيقها على العينة (قيد البحث) ومن خلال عرض ومناقشة النتائج وتحليلها ، وفى ضوء هدف البحث وتساؤلاته توصل الباحثان إلى الآليات التالية :

- دعم الإدارة العليا ومرونة الهيكل التنظيمى للهيئة .

- العمل على نشر مفهوم وأهمية أسلوب التأجير التمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية وما يترتب علية من أثار إيجابية .

- إختيار فريق العمل المتخصص لشئون التمويل والإستثمار لتنفيذ وتطبيق التأجير التمويلى بالهيئة وتنمية مهاراتهم .

- تعديل نظم وإجراءات العمل داخل تلك الهيئات .

- دراسة وتحليل المشروعات التمويلية بالهيئة .

- وضع خطة تسويقية لترويج المنشأت التابعة للهيئة وشروط التأجير التمويلى لها.

- الإتجاة إلى الإعتماد علي التمويل الذاتي بدلاً من الدعم الحكومى .

- توفير المال اللازم والذى يعد أداة من أدوات التخطيط لتحقيق أهداف الهيئات الرياضية .

- مواجهه المشاكل المالية التى تواجه الهيئات الرياضية بأحدث وسائل التمويل .

- تنمية وتدعيم المشروعات الرياضية الإستثمارية ودعم الأفكار والمشروعات التمويلية .

- توسيع الأنشطة الرياضية على الجانب الإجتماعي والإقتصادي والسياسي المعاصر .

- وضع التشريعات واللوائح المنظمة للتمويل فى الهيئات الرياضية ولتنظيم إقتصاديات الرياضة بها .

- خلق أليه جديدة لتحقيق الإتصال الفعال بين إدارة الهيئات الرياضية ورجال الأعمال .

- وضع خطط إعلانية لنشر مفهوم التأجير التمويلي للهيئات الرياضية بمحافظة المنيا .

- تحديد الفترة الزمنية لعقد التأجير .

- تقييم المصاريف والنفقات الإضافية التي يجب أن يتحملها المستأجر .

- تحديد القيمة الإيجارية الإجمالية للأصل وشروط السداد .

- تحديد القيمة السعرية للأصل .

- تحديد ثمن شراء الأصل في نهاية مدة العقد .

- إنشاء إدارة للتمويل والإستثمار بالهيئات الرياضية يكون لها موقع بالهيكل التنظيمي .

- التحقق من مدى تخصص الجهة المانحة في تأجير النوعية المطلوبة من الأصول .

- التفاوض مع الجهات التي قدمت أفضل العروض من أجل إختيار أفضلها .

- تنمية الوعي والإدراك للمستثمرين بالتأجير التمويلي للهيئات الرياضية بمحافظة المنيا .

- تنمية مصادر التمويل مسئولية مشتركة لكل القطاعات المعنية والمتداخلة في أنشطتها .

- وجود برامج زمنية محددة للأنشطة الإقتصادية تتسم بالإستمرارية ولديها القدرة علي التوافق مع المتغيرات المجتمعية والبيئية .

- العمل على نشر مصادر مستحدثة للتمويل مثل (أصول الملكية للهيئة ، التمويل بالإستئجار ، التمويل عن طريق البيع ، إستئجار الخدمة ، الإستئجار المالي) .

- تحديث البنية التحتية في الهيئات الشبابية والرياضية .

- إعداد دراسات جدوى لتطبيق أسلوب التأجير التمويلى .

- تشجيع المنشأت الرياضية التابعة لتلك الهيئات لتطوير وإنجاز المشروعات الإبتكاريه .

– تقييم مستوى العمل الإدارى والأنشطة التى تتطلب تمويل مادى كبير .

– معرفة شركات التأجير ورجال الأعمال المستثمرين بالمشروعات المقدمة من الهيئة .

– زيادة المساحة التدريبية للعاملين لأسلوب التأجير التمويلي ، وفق محاور (محاسبية ، تسويقية ، إقتصادية ، قانونية ، مالية) وغيرها من المحاور المرتبطة .

– دورة حياة التأجير التمويلي في الهيئات الشبابية والرياضية وتتضح في :

أ– مرحلة ما قبل التسجيل وتتم بالخطوات التالية :

- التسويق ويكون مسئول عن إيجاد عملاء أو مستفيدين .
- طلب الحصول على التمويل يحتوى على معلومات عن المستأجر والأصل المأخوذ في الإعتبار وكيفية إستعمال المستأجر له وشروط التأجير المقترح.
- الإستعلام والدراسة الإئتمانية .
- تحليل الإئتمان ومراجعتة لإتخاذ القرار بالموافقة أو الرفض .

ب– مرحلة التمويل وتتم بالخطوات التالية :

- إستكمال الطلب من المستأجر أو المورد .
- الحصول على الموافقة الإئتمانية .
- إستلام كافة المستندات الضرورية من المستأجر .
- التوقيع على عقد الإيجار .

الإستنتاجات :

فى ضوء نتائج البحث توصل الباحثان إلى الإستنتاجات التالية :

- عدم تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاته المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية والمتمثل فى ضعف (أساليب التمويل ، ثقافة التأجير التمويلى ، التخطيط للتأجير التمويلى ، البيئة المشجعة للتأجير التمويلى) .

- وجود العديد من المعوقات التى تحد من تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاته المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ومنها (المعوقات التنظيمية ، المعوقات الإدارية ، المعوقات القانونية ، المعوقات المالية) .

- التوصل إلى آلية تطبيق التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية .

التوصيات :

فى ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بما يلي :

- قيام الهيئات الرياضية بإنشاء قسم متخصص بالتأجير التمويلي لتوفير الدراسات الإقتصادية لأطراف عقد التأجير التمويلي وتوضيح كل ما يتعلق بهذا العقد لتسهيل فهمه وإستخدامه .

- التوسع في تطبيق التأجير التمويلي بإعتباره أحد أساليب توظيف الأموال والتي تصلح في الإقتصاديات المعاصرة المعتمدة على إستخدام الأجهزة والمعدات الإنتاجية .

- زيادة تحفيز العاملين ورفع كفاءاتهم عن طريق التدريب والتأهيل في برامج التأجير التمويلي ليكونوا قادرين على تنمية هذه الصيغة التمويلية .

– ضرورة تنويع مصادر تمويل الهيئات الرياضية وعدم الإعتماد الكامل في ذلك على الدعم الحكومي لوحده وذلك لمحدودية هذا الدعم بسبب الظروف السياسية والإقتصادية .

– إنشاء بيئة تنظيمية للتأجير التمويلى فى الهيئات الرياضية تتضمن وضع التشريعات والقوانين المنظمة للتأجير التمويلي ، تنمية الوعى والإدراك بالتأجير التمويلي ، وتوفير مصادر التمويل عن طريق تنمية الوعى لدى البنوك بفوائد وأهمية التأجير التمويلي .

– ضرورة إدارج شروط التأجير التمويلى بقانون وزارة المالية لضمان تطبيقه بمختلف القطاعات والهيئات وخاصة الرياضية منها .

– توعية المسئولين بالهيئات والمنشأت الرياضية بشركات التمويل التأجيرى وفائدتها في تزويد المشروعات بما تحتاجه من أصول رأسمالية لازمة لانشطتها .

– تشجيع الإستثمار الخارجي في الهيئات الرياضية والتي يعد التأجير التمويلي إحدى أشكال هذا الإستثمار .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١- أحمد توفيق بارود (٢٠١١) : معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداه لتمويل المشروعات الإقتصاديه ، رساله ماجستير ، الجامعه الإسلاميه ، غزه .

٢- أحمد حماد رضوان (٢٠١٦) : إستثمار إمكانات الهيئات الشبابية والرياضية بمحافظة الشرقية في ضوء التحولات الإقتصادية المعاصرة ، رساله دكتوراه ، كلية التربية الرياضية ، جامعة بنها .

٣- أحمد محسن عبدربه (٢٠١٦) : أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .

٤- حسن رجب عبد الكريم (٢٠٠٨) : المحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في ضوء المعيار المحاسبي المصري ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة .

٥- حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) : التمويل والتأجير التمويلي في التربية البدنية والرياضة ، دار الوفاء ، الإسكندرية .

٦- حسن أحمد الشافعي ، دينا محمد عبد العزيز (٢٠١٠) : التأجير التمويلي كمصدر للإستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية (الأندية والإتحادات الرياضية) ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد (٤) .

٧- حسن محمد حسين (٢٠١٩) : التأجير التمويلى فى الدول العربية (التجربة ومتطلبات التطوير) ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الرياض .

٨- خالد على (٢٠١٤) : رؤية مستقبلية لتطوير المنشأت الرياضية المدرسية بدولة الكويت من منظور إقتصادي ، رساله ماجستير، كلية التربية الرياضية ، جامعة بنها .

٩- سعد عبد الحميد مطاوع ، نظير رياض محمد ، السعيد فرحات جمعة ، تامر حسن علي (٢٠٢٢) : دور التمويل الذاتي في دعم الأداء المالي للمنشأت الرياضية (دراسة تطبيقية على المنشأت الرياضية المصرية) ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، المجلد (٣) ، العدد (٢) .

١٠_ سمير عبد اللطيف مصطفي (٢٠٢٢) : متطلبات تطبيق التأجير التمويلي للمنشآت الرياضية بالجامعات الحكومية كأحد المشروعات الإستثمارية المستحدثة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، العدد (٩٥) ، الجزء (٢) .

١١_ عبده محمود (٢٠١٣) : إستراتيجية مقترحة لإستثمار المنشأت الرياضية بمديريات الشباب والرياضة بمحافظات جنوب الصعيد (دراسة مقارنة) ، رساله دكتوراه ، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط .

١٢_ معتز علي الرمادي (٢٠١٢) : نموذج مقترح لتمويل النشاط الرياضي بالجامعات المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

١٣_ هشام طلعت عبد الحكيم ، عماد عبد الحسين دلول (٢٠١٠) : دراسه تطوير الحركة الرياضية بإستخدام أسلوب التأجير التمويلي (دراسة ميدانية) ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العراق ، العدد (٨٤) .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

14- Abdullah, M. A., Manan, S. K. A., and Khadijah, S. (2011) : Small and Medium Enterprises and Their Financing Patterns: Evidence from Malaysia, Journal of Economic Cooperation and Development, 32(2), 1-18.

15- Bjarsholm, D. (2017) : Sport and Social Entrepreneurship: A Review of a Concept in Progress. Journal of Sport Management, 31(2), 191-206.

16- Coates, D., & Humphreys, B. (2008) : Do economists reach a conclusion on sub-sidies for sports franchises, stadiums, and mega-events?'. Econ Journal Watch, 5(3), 294–315.

17- Deloitte (2016) : Annual Review of Football Finance 2016. Sports Business Group, June.

18- Elahi, Ali Reza, (2008) : Obstacles and Strategies for Economic Development in the Islamic Republic of Iran football industry. PhD thesis, University of Physical Education and Sport Sciences, Thran, 22-78.

19- Hussain, J. and Matlay, H. (2007) : Financing Preferences of Ethnic Minority Owner/Managers in the UK, Journal of Small Business and Enterprise Development, 14(3), 487-500.

20- Sanchez, L., Barajas, A., & Sanchez-Fernández, P. (2019) : Sports Finance: Revenue Sources and Financial Regulations in European Football. In book: Sports (and) Economics. Spanish Savings Banks Foundation (Funcas), 327-366.

21- Shereen Galal Shehata , (2016) : The Requirements Application of The Financial Rental in some water sports federations Arab Republic of Egypt, AJSSA, Assiut Journal of Sport Science and Arts , Faculty of Physical Education , Assiut University , Egypt .

ملخص البحث

دراسة تحليلية لواقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية

أ.د / حسين محمد عبدالحليم *

د / ياسمين يحيى خضير *

يهدف البحث إلي دراسة تحليلية لواقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ، وإستخدم الباحثان المنهج الوصفى بإسلوب (الدراسات المسحية) ، وذلك لملائمته لتحقيق هدف البحث ومناسبته لطبيعة إجراءاته .

يتمثل مجتمع البحث فى العاملين بالهيئات الشبابية والرياضية بمحافظة المنيا ، والمتمثل فى (الأندية الرياضية ، مراكز الشباب ، اللجان الفرعية ، أفرع الإتحادات (المناطق) ، الجمعيات النوعية للكشافة ، الإستادات ، مديرية الشباب والرياضة وإداراتها الفرعية) ، وقام الباحثان بإختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية ، والبالغ قوامها (٢٠٠) فرداً ، وقد قام الباحثان بإختيار عدد (٢٠) فرد للعينة الإستطلاعية ومن خارج عينة البحث الأصلية .

إستخدم الباحثان عدد (٢) إستبيان **الأول** يهدف إلى التعرف على واقع تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ، **والثانى** يهدف إلى التعرف على معوقات تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ، وجميعهم من (إعداد الباحثان) .

وكانت من أهم النتائج عدم تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية ، وجود العديد من المعوقات التى تحد من تطبيق أسلوب التأجير التمويلى وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى

* أستاذ إدارة رياضية بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا .

* مدرس بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا .

بالهيئات الشبابية والرياضية ومنها (المعوقات التنظيمية ، المعوقات الإدارية ، المعوقات القانونية ، المعوقات المالية) ، التوصل إلى آلية تطبيق التأجير التمويلي وتطبيقاتة المعاصرة كبديل تمويلى بالهيئات الشبابية والرياضية .

وكان من أهم التوصيات التوسع في تطبيق التأجير التمويلي بإعتباره أحد أساليب توظيف الأموال والتي تصلح في الإقتصاديات المعاصرة المعتمدة على إستخدام الأجهزة والمعدات الإنتاجية ، ضرورة إدارج شروط التأجير التمويلى بقانون وزارة المالية لضمان تطبيقه بمختلف القطاعات والهيئات وخاصة الرياضية منها .

Abstract

An analytical study of the reality of applying the financial leasing method and its contemporary applications As a financing alternative for youth and sports organizations

•. Prof. Dr. Hussein Mohamed Abdel Halim

•. Dr. Yasmine Yahya Khudair

The research aims to analyze the reality of applying the financial leasing method and its contemporary applications as a financing alternative in youth and sports organizations. The researchers used the descriptive approach in the style of (survey studies), due to its suitability to achieve the goal of the research and its suitability to the nature of its procedures.

The research community is represented by workers in youth and sports organizations in Minya Governorate, which are (sports clubs, youth centers, subcommittees, federation branches (regions), specific scouting associations, stadiums, the Youth and Sports Directorate and its sub-departments), and the researchers selected the research sample in a random manner, It consists of (200) individuals, and the researchers selected (20) individuals for the survey sample from outside the original research sample.

The researchers used (2) questionnaires, the first aimed at identifying the reality of applying the financial leasing method and its contemporary applications as a financing alternative in youth and sports organizations, and the second aimed at identifying the obstacles to applying the financial leasing method and its contemporary applications as a financing alternative

• Professor, Department of Sports Management, Faculty of Physical Education. Minia University.

• Lecturer in the Department of Sports Management, Faculty of Physical Education, Minya University.

in youth and sports organizations, all of which were (prepared by the researchers).

One of the most important results was the lack of application of the financial leasing method and its contemporary applications as a financing alternative in youth and sports organizations. There are many obstacles that limit the application of the financial leasing method and its contemporary applications as a financing alternative in youth and sports organizations, including (organizational obstacles, administrative obstacles, legal obstacles, financial obstacles), Finding a mechanism for implementing financial leasing and its contemporary applications as a financing alternative for youth and sports organizations.

One of the most important recommendations was the expansion of the application of financial leasing as one of the methods of investing funds that is suitable in contemporary economies based on the use of productive devices and equipment. The necessity of including the conditions for financial leasing in the law of the Ministry of Finance to ensure its application in various sectors and bodies, especially sports ones.